أهم أفكار مذكرة حزب التجمع الوطني للأحرار
حول النموذج التنموي المغربي الجديد

يناير 2020

1. السياق العام ومتطلبات المرحلة الجديدة

استجابة لنداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الموجه للهيئات السياسية وللحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات، كل في مجال اختصاصه، من أجل إعادة النظر والتفكير في نموذجنا التنموي، أعد حزب التجمع الوطني للأحرار في فبراير 2018 "مسار الثقة"، كمساهمة منه في النقاش الوطني حول بلورة نموذج تنموي جديد.

ومن هذا المنطلق، واستلهاما لروح المقاربة التشاركية، حرص الأحرار على خلق نقاش ساهم فيه أزيد من 15 ألف مواطنة ومواطن، شاركوا برأيهم في تحديد ملامح هذه الرؤية، بالإضافة إلى عقده للمؤتمرات الجهوية التي نظمت في الجهات الاثني عشرة، إلى جانب مغاربة العالم.

2. نموذج تنموي جديد من أجل مجتمع العدالة الاجتماعية والتمكين للمواطنين

ينطلق تصور التجمع الوطني للأحرار للنموذج التنموي المرتقب من مبادئ وقيم مجتمعية تستند على الإنصات لنبض المجتمع وتطلعاته، في إطار من الموضوعية في تحديد الأولويات المجتمعية الراهنة والمستقبلية، مقتنعا بأنه لا يمكن لهذا النموذج التنموي أن يستقيم دون وضع التشخيصات الواقعية واقتراح الحلول البديلة في إطار الترصيد الإيجابي والبناء المؤسساتي لمغرب ما بعد دستور 2011.

إن الرفع من منسوب الثقة لدى المغاربة فيما بينهم، في مؤسساتهم السياسية، وفي الخدمة الاجتماعية، وفي قدرة القانون على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، من جهة؛ ووضع حد للخطابات الهدامة، خصوصا تلك التي تنطلق من تقييم مبتور للإنجازات، مع اعتماد منهج النقد الإيجابي المبني على مصارحة الذات، من جهة أخرى، هو المدخل الأساس لضمان شروط نجاح هذا الورش التنموي الكبير.

لهذا شكلت بلورة مشروع تنموي يضع المواطن في صلب السياسات التنموية على الدوام هاجس التجمع الوطني للأحرار بما يتوافق مع مقصده الايديولوجي، لأن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية التي نؤمن بها، تجعل الإنسان في صلب فلسفتها المجتمعية. وتنهل من القيم التقدمية، كالمبادرة الفردية واحترام الحقوق والواجبات والتنافسية والتعددية، وتستمد أفضل المبادئ الاشتراكية التي تسعى لتحقيق التكافؤ والتضامن الاجتماعي، انسجاما مع تعاليم وقيم ديننا الإسلامي السمح الوسطي الذي ينتصر للعدالة الاجتماعية وللمساواة بين الأفراد على اختلاف أصولهم وأنسابهم وهوياتهم ولغاتهم.

وبالنسبة للأحرار، فإن وصفة تحقيق مجتمع عادل حريص على تمكين الجميع، تكمن في تعزيز ودمج ثلاث قيم مجتمعية هي: **المساواة، المسؤولية والتماسك الاجتماعي**. فلا مناص من التفاف كل المغاربة على ثوابت الأمة، وتَوَحُدِهِم حول منظومة قيمية مجتمعية مغربية تمكن من بناء مشروع تنموي تشاركي، مسؤول عن الإنتاج المشترك للسياسات العمومية.

إن **المساواة** بالنسبة لنا لا تعني التطابق، بقدر ما تستلزم تعادل الإمكانيات التي يجب منحها لكل مواطن كي يستفيد، بكل مسؤولية، من الفرص التي يوفرها المشروع التنموي؛ مساواة حقيقية لا طوباوية، مساواة تحقق العدالة وتقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، مساواة عنوانها الرئيسي تكافؤ الفرص، مساواة أمام القانون، وبين الجنسين، مساواة ثقافية ولغوية في إطار الدستور.

أما **المسؤولية** فتنطلق من الوعي بأن حتمية نتائج اختياراتنا لن يكون لها الأثر على واقعنا فحسب، بل سيمتد لينعكس على مستقبل أبنائنا ومستقبل الأجيال القادمة. هذه المسؤولية، التي تعتبر قيمة مشتركة لا فردانية، لأن الإنسان لا يعيش بمعزل عن محيطه أو بيئته مكتفيا بذاته. إنها المسؤولية السياسية التي تشمل جميع المؤسسات، من حكومة وبرلمان، وقضاء، ومجالس منتخبة، وأعوان للإدارة، وهيئات دستورية، بدون تطاول أو تنافر، انتصارا لمبدأ فصل السلط والتعاون فيما بينها؛ حرصا منا تجنيب هذا المشروع التنموي لأي انزلاق او انحراف.

إن **التماسك المجتمعي** الذي يشمل الجميع ولا يترك أحدا على الهامش، كما لا يتعارض مع النجاحات الفردية أو الجماعية، يشكل صمام أمان ونجاح أي تكافل اجتماعي. لذلك فإن التجمع الوطني للأحرار يرى أن المجتمع المتضامن هو القادر على إبداع صيغ ملائمة لتحقيق التمكين من خلال وضع أسس مؤسساتية مؤطرة قانونا لمنظومة التماسك الاجتماعي. بما يسمح بتكريس التوازن المجتمعي واستدامة السلم الاجتماعي ووضع آليات لحماية الأفراد ومساعدة المواطنين في وضعيات صعبة، بشكل يحد من الفوارق الاجتماعية الصارخة، ويتفادى الحرمان والتهميش.

هذه المنظومة القيمية التي تؤطر رؤيتنا للمشروع التنموي، والذي نساهم في بلورته مع باقي القوى الحية في البلاد، في إطار من المسؤولية المشتركة والوعي بالتحديات المطروحة وفي مناخ تسوده الثقة والامل في قدرات المغرب والمغاربة هي التي ستؤسس لمجتمع لا مكان فيه "للحكرة"، ويتيح لكل مواطنيه التمتع بالحقوق نفسها والشعور بالإنصاف والتماسك الاجتماعي، ويمنح لكل المواطنين فرصا متساوية للاندماج الاجتماعي.

3. التشغيل كرافعة أساسية لتنمية اجتماعية شاملة

على ضوء قناعتنا، فإننا نطمح إلى خلق فرص شغل للجميع، مع التركيز على فئتين يجب إعادة إدماجها (مليون منقطع من التكوين والتعليم) ومواكبتها (250 ألف من المتخرجين العاطلين عن العمل) خلال خمس سنوات.

أ -من أجل خلق أزيد من 2 مليون منصب شغل إضافي:

إننا نعتبر أن لمعركة التشغيل واجهات متعددة، يجب العمل عليها في الآن نفسه، أملا في تقليص نسبة البطالة. ولذلك فإن على المغرب أن يرفع ثلاثة تحديات حتى يكافح ضد البطالة والشغل غير اللائق:

- تطوير قطاع الخدمات كبديل للقطاع غير المهيكل باعتباره خزانا حقيقيا للتشغيل؛
- تسريع وثيرة التصنيع لتحقيق تحول بنيوي في الاقتصاد وخلق فرص الشغل اللائق للمتخرجين الجدد؛
- مواكبة المجال القروي بقصد خلق طبقة اجتماعية متوسطة استجابة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، باعتبار الفلاحة جزءا من الحل لمعضلة البطالة.

ب- من أجل خفض نسبة البطالة إلى % 7.5:

لن يتمكن المغاربة من الارتقاء في السلم الاجتماعي إلا بتعليم يساهم في الترقي المهني، وتكوين يدعم ويقوي الكفاءات بفضل دعم "دولة – التمكين". إن التكوين المهني الأساسي والمستمر ينبغي اعتباره الحل الأمثل لتحرير طاقات المواطنين وإخراج عدد كبير منهم من مأزق الحاجة والاتكالية، وتوجيههم نحو مسار الكرامة، على أن يستفيد الجميع من التكوين، بما في ذلك الشباب المنقطع عن الدراسة.

وإنه لمن الضروري، في إطار تمكين كل مغربي من الارتقاء الاجتماعي، إرساء ثقافة المقاولة من خلال تشجيع الابتكار والمبادرة الفردية والمقاولة الذاتية، عبر مد جسور الثقة بين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمؤسسات البنكية. وهنا يجب تبني مقاربات جديدة[1]، ومضاعفة صناديق الاستثمار المخصصة لمواكبة الشركات الناشئة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تمكين هذه المقاولات من الاستفادة من الصفقات العمومية، وكذا من أشكال التمويل البديلة، من بينها قروض الشرف بدون فوائد، وبدون ضمانات شخصية، واعتماد الترسانة القانونية للتمويل الجماعي Crowdfunding.

ت- من أجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي إلى % 7:

إن ضعف الجاذبية في الاستثمار الخاص راجعة إلى تدني ثقة المستثمر في مناخ الأعمال ببلدنا. وتبدو لنا نقطة البداية في الإصلاح هي الحد من البيروقراطية الإدارية المتشابكة التي تؤثر على قدرتنا التنافسية، وذلك بفضل حماية قانونية وضريبية أمثل، وتطبيق قانون للشغل أكثر مرونة، ويضمن حقوق جميع الأطراف، وتجديد دور المراكز الجهوية للاستثمار، لتضطلع بمهامها كآلية لجلب الاستثمارات ومواكبة المستثمر في جميع مراحل المشروع. ولدعم القدرة التنافسية والإنصاف المجالي، يجب التفكير في تصور شمولي لإصلاح اللوجستيك. كما يجب إعادة الاعتبار لدور البحوث التطبيقية باعتبارها شرطا أساسيا لتثمين منتوجاتنا ولتحقيق امتياز تنافسي مستدام.

[1] تهدف إلى إعطاء فرصة لمن أطلقنا عليهم "عباقرة منظومة دَبّرْ أمورك -les ingénieurs de la débrouillardise "، في كتابنا "مسار الثقة"، 2018.

4. الصحة كمدخل أساسي لخلق التنمية

لقد جاءت نتائج استطلاعات الرأي وجلسات الإنصات التي قام بها حزب التجمع الوطني للأحرار لتؤكد أهمية إصلاح منظومة الصحة بالنسبة للمواطنين، حيث تصدرت الصحة قائمة الأولويات المعبر عنها بنسبة 88 %. وتعتبر "الحكرة" في المستشفيات القاسم المشترك الأكبر في شهادات المواطنين.

لهذا، فإن النموذج التنموي الجديد ينبغي أن يتوخى جعل المغاربة سواسية جميعا من حيث الاستفادة من علاجات ذات جودة، بأقل تكلفة، وفي وقت زمني وجيز، مهما كانت إمكانياتهم أو انتمائهم الجغرافي. وقد اخترنا أن يكون تصور الأحرار للإصلاح شاملا، مبنيا على دعائم تتعلق بتنظيم سلسلة العلاجات، و تحفيز الأطر الطبية، و دعم الحكامة، و الرفع من الموارد المرصودة للقطاع.

أ - إحداث طبيب الأسرة، كخطوة أساسية في مسار الإصلاح:

تناط بطبيب الأسرة، بمساعدة ممرض المركز الصحي، مهمة التكفل بالمرضى المصابين بأمراض اعتيادية، ومنحهم العلاجات الأولية، وحتى القيام ببعض الجراحات البسيطة. كما يوجه طبيب الأسرة المرضى نحو المستشفيات الإقليمية والجهوية القادرة على أن توفر لهم العلاجات غير المتوفرة بالمراكز الصحية للقرب.

ب- تحسين خدمات المراكز الصحية للقرب:

ينبغي أن تحرص المنظومة الصحية الوطنية، على ضمان خدمة صحية في المستوى داخل مراكز القرب. ومن أجل حث الهيئة الطبية على العمل في المناطق النائية وجعل المريض يرتاد مصالح هذه المستوصفات، فلابد من إعادة تحديد الخريطة الصحية وفق الحاجيات الحقيقية لكل جهة. وينبغي أن يُربط المستوصف بالبنيات التحتية، كما يجدر تركيز الاهتمام بخدمة الاستقبال التي تمثل اللقاء الأول للمريض مع المؤسسة الصحية.

ت- الرقمنة والتكنولوجيا في خدمة الصحة العمومية:

لقد أصبح من اللازم الاعتماد الواسع على التكنولوجيا والرقمنة في مجال الصحة عبر توفير بطاقة ذكية صحية لكل مواطن، من أجل متابعة فعالة خاصة بكل مراحل العلاج. بطاقة صحية ذكية تتيح التعرف على المريض في أي مركز استشفائي تم توجيهه إليه، سواء أكان عموميا أو خصوصيا. وتتضمن هذه البطاقة جميع المعلومات الخاصة بالمريض، وسوابقه المرضية، والعلاجات التي خضع لها، والوصفات التي قدمت له سابقا.

ث- رد الاعتبار للطبيب شرط أساسي لإصلاح المنظومة الصحية:

أصبح من اللازم رد الاعتبار للطبيب مع الاعتراف التام بشهادة الدكتوراه. كما ينبغي العمل على تعديل الإطار القانوني المنظم لوظيفة الهيئة الطبية من خلال إعادة النظر في المهام المنوطة بها وشروط العمل. كما يجب تمتيع الهيئة الطبية بالتغطية الاجتماعية. وقد أصبح من الجلي ألا ضمانة لولوج متكافئ للخدمات الصحية إلا من خلال إعادة النظر بجرأة في العلاقة المؤسساتية الثلاثية الأطراف، التي تجمع المواطن والدولة والهيئة الطبية.

ج- من أجل كوطا محلية لولوج كليات الطب الجهوية:

تعزيزا لحكامة القطاع، وضمانا لتوزيع عادل للموارد البشرية الطبية، ينبغي التفكير في تخصيص كوطا لأبناء كل جهة قصد ولوج مهنة الطب. ولمكافحة ظاهرة المستشفيات القاحلة، وإضافة إلى مقترح منح تحفيزات للعمل في المناطق النائية، فإنه من اللازم الحرص على تخصيص حصص امتيازية لولوج كليات الطب تبعا للحاجيات داخل كل إقليم.

ح- من أجل هيكلة جديدة تنسجم مع الجهوية المتقدمة:

ينبغي التفكير في إحداث شبكات جهوية من المستشفيات المتعددة الاختصاصات عوض المؤسسات الاستشفائية الموجودة حاليا. على أن يتمتع كل مستشفى من هذه الشبكة باستقلالية تامة في التسيير، وأن يتوفر على نظام للمداومة، ويكون مجهزا بقاعات للجراحة جاهزة للعمل على مدى 24 ساعة. وفي هذا الإطار يجب العمل على توسيع استقلالية المديريات الجهوية لوزارة الصحة، باتخاذها شكل وكالات جهوية.

خ-من أجل تدبير محكم لتوزيع الأدوية:

بخصوص إشكالية توزيع الدواء، فمن اللازم التفكير في إشراك الصيدليات الخصوصية وفق نظام "الطرف الثالث المؤدي"، الذي يضمن المجانية أو البيع بأسعار مخفضة بالنسبة لذوي الحاجة. ثم تتكلف هذه الصيدليات بعد ذلك باستخلاص مستحقاتها لدى الوكالات الصحية الجهوية مقابل توزيعها لهذه الأدوية. ولذلك يجب أن تجهز هذه الصيدليات تدريجيا بحلول رقمية مرتبطة بنظام البطاقة الذكية.

د-الحد من الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال:

يمكن الحد من الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال بفضل تعميم بطاقة التعريف الصحية والمتابعة الصحية للنساء الحوامل والولادة تحت إشراف طبي وتجهيز مراكز الولادة بأسِرَّة الإنعاش. وبما أن الهواتف النقالة أصبحت متاحة للجميع فإنه ينبغي التشجيع على تطوير حلول "موبايل هيلث" مع إشراك الجماعات المحلية في ذلك.

ذ- من أجل توازن مالي للمنظومة الصحية الوطنية:

نقترح الرفع من الميزانية التي تخصصها الدولة لقطاع الصحة إلى 10 في المائة من الميزانية العامة، مع توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية، لتشمل 90 في المائة من السكان (عوض 52 في المائة حاليا)، وذلك من خلال تدابير تحفز المشغلين على التصريح بمستخدميهم مع توسيع نظام التغطية الصحية الإجبارية ليشمل أصحاب الأعمال الحرة.

ر-في الحاجة إلى إعادة النظر في نظام "راميد" وتجاوز عثراته:

أصبح من اللازم إعادة النظر في نمط أو طريقة تمويل "الراميد"، وفي شروط أهلية المستفيدين منه، من أجل تحسين الاستهداف وتغطية الفئات المحتاجة. كما ينبغي أن يعمل "الراميد" وفق منظور تغطية لائحة كاملة من العلاجات الطبية التي ستشكل أساس السداد، عوض الإعانات الممنوحة للمستشفيات بطريقة عشوائية.

5. التعليم كشرط أساسي من أجل نموذج تنموي ناجح

يرى الأحرار أنه إذا لم يتم تنزيل إصلاح عاجل ومتكامل للتعليم، فإن المغرب سيكون قد فوت فرصة الإستثمار الجيد لإمكانيات شبابه. من هذا المنطلق، نرى أن نجاح الإصلاح يقوم على ركيزتين جوهريتين: أولاهما إشراك المدرسين ومديري المؤسسات وآباء التلاميذ، وثانيهما تجند المؤسسات الترابية والمصالح المكلفة بالتعليم. هدفنا بناء مدرسة عصرية تتبنى قيم الانفتاح والمساواة والجودة، وهي الكفيلة بتمكين التلميذ والطالب والمتعلم مدى الحياة من اغتنام الفرص وكسب الثقة في النفس، وإغناء معارفه والتكيف مع عالم يتطور باستمرار.

أ- من أجل مدرسة المعرفة:

إن اصلاح المنظومة التربوية بالمغرب رهين بالاستثمار في المستويات الأولى والأساسية للتعليم، لما لها من أهمية بالغة في تطوير قدرات التلميذ على بناء مستقبله. لهذا ينبغي العمل من أجل تعميم نموذج المدرسة الجماعية، كحل أثبت فاعليته في محاربة الهدر المدرسي بالوسط القروي، مع تجميع تلاميذ جماعة قروية معينة في مدرسة واحدة، تستجيب لمعايير عالية الجودة، مع ضرورة ارتباطها بالبنيات التحتية من جهة، وتوفير النقل من جهة أخرى. ولابد من الحرص كي يكون التمدرس حقا لكل الأطفال منذ سن 3 سنوات مهما كان انتماؤهم الاجتماعي والجغرافي، كما إنه من الضروري الحرص من أجل إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.

فيما يتعلق بالمقررات الدراسية، فإننا نقترح تأسيس لجنة مكونة من المدرسين الذين أبانوا عن مقدرات متميزة، يمثلون كل جهات المملكة، بمعية مكونين وعلماء نفس واجتماع، بهدف إعداد مناهج مدرسية ممتعة ومحفزة على التفاعل. وفيما يتعلق بتعلّم اللغات، التي يجب إتقانها منذ الابتدائي، فإن المواطنين أكدوا لنا الأهمية القصوى للانفتاح على اللغات الأجنبية وتعليمها لأبناء المغاربة ويتعلق الأمر باللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى جانب اللغتين الرسميتين للبلاد. هذا بالإضافة إلى تعليم الرياضيات باعتبارها أداة مهمة في تعلم الأطفال لأنها تحفز حسهم النقدي وقدرتهم على التفكير المنطقي.

ب- من أجل مدرسة المواطنة:

إن المدرسة هي البيئة التي تساهم في إنتاج مواطن الغد، ولتقوم بالدور المنوط بها، عليها زرع قيم التربية على المواطنة، كما عليها أن تستجيب لمعايير النظافة والجودة والجاذبية والجمالية.

إن التربية على المواطنة التي ندعو إليها، هي تلك التي تدفع إلى الإيمان بالقيم المشتركة والمبادئ الأساسية للعيش الجماعي، وترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية، والمعنى الحقيقي للانضباط. ولعل للثقافة دورا مهما أيضا في تسهيل النجاح وإتاحة تكوين خلاق منفتح، وذلك من خلال دعم أنشطة النوادي التربوية والمسابقات والمعارض والزيارات الاستكشافية. ويطمح الأحرار كذلك إلى ترسيخ ثقافة الثقافة في قلب المدرسة، عن طريق التشجيع على المطالعة، والتركيز على الثقافة الفنية للتلاميذ من خلال برمجة إجبارية لثلاث ورشات تهم المسرح والموسيقى والرسم، وإلزامية زيارة المواقع التاريخية والمتاحف. كما ينبغي السعي لإحياء دور الشباب، مع إشراك القطاع الخاص وخصوصا المقاولات بالمناطق الصناعية، عبر خلق "مركبات ثقافية تعاونية". و من باب دعم الثقافة الوطنية، نناضل من أجل إعداد عرض بيداغوجي متكامل لمغاربة العالم.

ت- من أجل مدرسة العمل:

لا يمكن الرقي بالمدرسة المغربية إلا إذا تم إشراك العنصر الذي يوجد في قلب المنظومة، إنه المدرس. إن منظومتنا التربوية الوطنية تضم اليوم قرابة 240 ألف مدرس، وإن ثلثا مدرسي السنة الرابعة من الابتدائي، وما يزيد عن 40 بالمئة من مدرسي السنة الثانية الإعدادية لا يتوفرون على شهادة تتجاوز التعليم الثانوي. إضافة إلى أن أجرة المدرس المغربي تبقى غير كافية، ناهيك على أن نظام تطور الأجور يعتمد اليوم أساسا على مقياس واحد وهو الأقدمية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نقترح مراجعة نظام الأجور الحالي، حتى يتقاضى المدرس أجرة شهرية محفزة عند توظيفه، وربط ترقيته في الوظيفة بمردوديته. وينبغي أن تخضع المؤسسات المدرسية لتقييم مناسب وموضوعي، وفق معايير تضعها وكالة وطنية مستقلة للتقويم التربوي.

ولتأطير أساتذة المستقبل، ينبغي توظيف مكونين من خيرة الممارسين بالمراكز الجهوية للتكوين المستمر في مهن التربية بواسطة عقود مغرية. ولربط فعلي للمسؤولية بالمحاسبة، ينبغي دعم سلطة رئيس المؤسسة الذي يعين من قبل الأكاديمية الجهوية، ليتفرغ إلى مهمته الأساسية المتمثلة في الإشراف البيداغوجي والحرص على جودة التعليم. زيادة على ذلك، نعتبر أن المفتش البيداغوجي هو ضامن نجاعة هذه المنظومة.

ث- من أجل مدرسة المستقبل:

إن الاختيار الموفق للمسار الدراسي والمهني يسهم في تكوين عقول متعددة الكفاءات وتوسيع مداركها، إذ من الضروري والمحتم الوعي بتطورات سوق الشغل لاستشراف تقلباتها. وفي إطار معالجة إشكالية الحكامة، نقترح انفتاح الجامعة على محيطها والخروج بها من الرتابة التي تعاني منها، وتمكينها من تنزيل سياساتها التوظيفية حسب حاجياتها الحقيقية. أما فيما يتعلق برئيس الجامعة، فينبغي توسيع صلاحياته على أساس التزامات تعاقدية ومؤشرات أداء محددة.

أما بخصوص الميزانية المخصصة للجامعات فهي غير كافية، مما يستدعي البحث عن موارد إضافية، خاصة من خلال خلق شراكات مع القطاع الخاص وعبر منح امتيازات محفزة للاستثمار في مجالات البحث والتطوير. كما أن تمتيع الجامعة باستقلاليتها، يمكنها من توفير سيولة تغذي صندوق تسييرها والاستجابة لمتطلباتها.

6. دور الشباب والمجتمع المدني ومؤسسات الوساطة في الوصول للتنمية المنشودة

أ- الشباب المغربي، مورد بشري هام في خدمة النموذج التنموي الجديد:

من نقائص النموذج التنموي الحالي، أنه لم يستطع ضمان علاقة مستقرة بين الشباب ومؤسسات الوساطة، خاصة الهيئات السياسية. فهناك إجماع حقيقي على أننا نعيش أزمة ظاهرة، تتجلى في تضاءل اهتمام الشباب بالسياسة في العقود الأخيرة. ومن المفارقات العجيبة أن شبابنا ملتزمون جدا ومقبلون بشغف على العمل الجمعوي. ولذلك، فإن الأمر لا يتعلق بأزمة مواطنة، بل بأزمة ثقة أمام جمود السياسة. إن النموذج التنموي الجديد يجب أن يتوخى تعزيز المشاركة السياسية للشباب، ويمكنهم من التعبير عن روحهم الإبداعية وعن مَدَنِيَّتِهِمْ ومسؤوليتهم وروح ولائهم للجْماعة.

وإن ما نراه حقا شرطا مسبقا لبناء علاقات اجتماعية صحية ومثمرة هو الاعتراف بشبابنا في احتياجاتهم وأفكارهم وتطلعاتهم. ولهذا، فإن الإنصات ضروري لأنه الشرط الأساس لهذا الاعتراف، فيجب أن نستمع إلى آراء شبابنا ونمعن النظر في مقترحاتهم، قصد الاستفادة من المبادرات الجيدة، في جميع الميادين

ب- استشراف لدور أقوى للمجتمع المدني في النموذج التنموي الجديد:

إن المجتمع المدني القوي هو أحد ركائز البناء الديمقراطي، فهو محركه ومصدر طاقته. وهو يتيح للمواطنين فرص للتعبير عن انشغالهم بشأن التماسك الاجتماعي. كما أن المجتمع المدني يؤدي وظيفة التوازن بين الدولة والقطاع الاقتصادي، ويشكل فضاء تصدح في أجوائه قيم المساواة والمسؤولية والتماسك الاجتماعي، القيم الأساسية لمجتمع العدالة الاجتماعية.

ويتعين على النموذج التنموي الجديد أن يتيح للمجتمع المدني، دورا أساسيا يستند إلى مبادئ التمكين للمواطنين، من خلال الاستثمار في الإدماج والتشغيل كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر.

كما يجب العمل على خلق مؤسسة وطنية مستقلة عن أي انتماء سياسي، تحتضن كل الجهود الاجتماعية وتعتمد السجل الاجتماعي الموحد كمرجع في استهدافها للفئات الهشة والمعوزة.

ت- الهيئات السياسية كرافعات أساسية لإنجاح النموذج التنموي الوطني:

إن أول خطوة في مسار تعميق ثقة المغاربة في مستقبلهم هي إعادة الحياة للقيم السياسية في أنبل أشكالها. ولا مناص لإنجاح التجربة الديموقراطية المغربية إلا عبر مصالحة المواطن مع الفعل السياسي وتقوية أدوار الهيئات السياسية، وتمكينها من الإمكانيات اللازمة لممارسة أدوارها الدستورية كاملة، في تأطير المواطنين وتنشيط الحياة العامة، مع الحرص على ضمان المصداقية في الخطاب السياسي، عبر إعداد برامج حقيقية قابلة للتنفيذ ومبنية على مؤشرات دقيقة.

7. خاتمة

إن المغاربة اليوم يكادون يجمعون على أن لا مدخل للعيش الكريم إلا العمل اللائق، ولا عمل لائق إلا عبر تجويد المنظومة التعليمية، ولا عدالة اجتماعية بدون منظومة صحية تراعي الكرامة وبالتالي فإن مساهمتنا في النموذج التنموي الجديد قد انصبت على القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمغاربة: الشغل، الصحة والتعليم.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة والنجاحات الفعلية لعدد من المخططات التنموية القطاعية سواءا مساهمتها في الرفع من نسب النمو أو تحسين معدلات الدخل، إلا أن وقعها على المستوى المعيشي للساكنة

يضل بعيدا عن تلبية كل حاجياتها، حيث لازالت الأسر المغربية تتحمل بمشقة مصاريف التمدرس والتطبيب ومعها مختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى.

في هذا السياق، يحث الأحرار على استشراف المستقبل، أخذا بعين الاعتبار التحولات العالمية، الاقتصادية والجيوسياسية والثقافية، من أجل وضع تصور واضح لسبل بناء مجتمع قوي بطاقاته، ملهم وحاضن للشباب، ورصين بالقيم الجماعية، قيم المساواة والمسؤولية والتماسك الاجتماعي، من أجل مجتمع تتقلص فيه الفوارق، ويوفر فرص نجاح متكافئة لأفراده.

كما أن شروط نجاح هذا النموذج تكمن في إنجاح ورش الجهوية المتقدمة ورد الاعتبار لمؤسسات الوساطة خاصة الهيئات السياسية، وتعزيز دور المجتمع المدني مع توفير الشروط الكفيلة لنجاح تدخلاته. والاهتمام بقضايا الشباب، عبر تيسير نجاحهم المهني ومصالحتهم مع العمل السياسي، وتمكينهم من الفرص للتعبير عن طاقاتهم ومواهبهم.

تلكم إذن منهجيتنا التي سلكناها، وهذه مساهمتنا في بناء مغرب العدالة الاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله.